

النظام السياسي البريطاني من منظور المقاربة المؤسسية الجزء 1

غالباً ما يُقدّم النظام السياسي البريطاني كنموذج "ويستمستر" أو حكومة مجلس الوزراء، والذي يتميز بالسيادة البرلمانية، وسلطة تنفيذية قوية مستمدة من الأغلبية التشريعية، ودستور مرن غير مكتوب.

أولاً: الأسس الدستورية: دستور "غير مكتوب" وسيادة البرلمان: يركز الإطار المؤسسي البريطاني على مبادئ تاريخية لا على نص واحد.

1/- سيادة البرلمان (Parliamentary Sovereignty): هذا هو المبدأ الأساسي، الذي نظّر له أ. ف. دايبي A.V. Dicey في القرن التاسع عشر. ويعني أن للبرلمان (الذي يضم كل من التاج ومجلس اللوردات ومجلس العموم) "الحق في سنّ أي قانون أو إلغائه"، وأنه "لا يحق لأي جهة أو شخص رفض تشريعات البرلمان أو تعديلها". هذه السلطة التشريعية المطلقة الرسمية تميّز المملكة المتحدة بشكل جذري عن الأنظمة القائمة على المراجعة/الرقابة الدستورية الصارمة.

2/- دستور سياسي وتاريخي: يُقال إن الدستور البريطاني "غير مكتوب Non Codifiée". هو نتاج تطور تاريخي (الماغنا كارتا 1215، ووثيقة الحقوق 1689، وقوانين الاتحاد، وقوانين البرلمان لعامي 1911 و 1949، إلخ Magna Carta 1215, Bill of Rights 1689, Actes d'Union, Parliament Acts de 1911 et 1949, etc)، وأعراف غير مكتوبة (مثل تعيين رئيس الوزراء من الحزب الحائز على الأغلبية في مجلس العموم)، والقانون العام Common Law. جادل ج. أ. ج. غريفيث J.A.G. Griffith بأن الدستور في حقيقته ليس إلا انعكاساً لـ"العملية السياسية الاعتيادية" ("الدستور ليس أكثر ولا أقل مما يحدث The Constitution Is No More And No Less Than What Happens"). تتيح هذه المرونة إمكانية التكيف المستمر، لكنها تترك مجالاً واسعاً للتفسير السياسي.

ثانياً: الهندسة المؤسسية المركزية: حكومة مجلس الوزراء والنظام البرلماني ذو المجلسين Le Gouvernement de Cabinet et le Bicamérisme

1/- رئيس الوزراء ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) Le Premier ministre et le Cabinet (l'Exécutif): صُمم النظام السياسي لإنتاج سلطة تنفيذية قوية ومستقرة، تستمد شرعيتها من أغليبتها في مجلس العموم. وقد ميّز والتر باجيت Walter Bagehot، في تحليله الكلاسيكي، بين الجزء "الرسمي" (التاج) والجزء "الفعال" (مجلس الوزراء) من الدستور. ويُعد مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الوزراء، مسؤولاً أمام البرلمان بشكل جماعي. مع ذلك، غالباً ما تشير الأدبيات الأكاديمية الحديثة إلى "نظام رئاسة الوزراء" أو "حكومة رئيس الوزراء"، مُسلطة الضوء على تزايد تركّز السلطة في مقر رئاسة الوزراء في 10 داوونينج ستريت، على حساب مجلس الوزراء الجماعي.

2/- البرلمان: نظام ثنائي المجلس غير متماثل Le Parlement : Un bicamérisme asymétrique

■ **مجلس العموم La Chambre des Communes:** الغرفة السفلى، يُنتخب أعضاؤه بنظام الفائز الأول (First-Past-The-Post). يُسجّع هذا النظام الثنائية الحزبية (تاريخياً، حزب المحافظين ضد حزب العمال) وحكومات الأغلبية. يتمثل دوره الرئيسي في منح الثقة للحكومة وسنّ القوانين. تربط عقيدة المسؤولية الوزارية الإدارة بالبرلمان.

■ **مجلس اللوردات:** الغرفة العليا، تاريخيًا أرستقراطي ووراثي. ألغت إصلاحات عام 1999 (قانون مجلس اللوردات House of Lords Act) إلى حد كبير نظام النبلاء الوراثيين. ويتألف المجلس حاليًا بشكل أساسي من نبلاء مدى الحياة. وتُقيّد صلاحياته بموجب القوانين البرلمانية: إذ لا يمكنه سوى تأخير التشريعات، وليس منعها/تعطيلها نهائيًا (باستثناء قوانين محددة). ويضطلع المجلس بدور هام في مراجعة التشريعات ومناقشات الخبراء.

ثالثًا: التطورات والتوترات المعاصرة: يجب أن يشمل التحليل المؤسسي التحولات الحديثة التي تتحدى نموذج وستمنستر "الخالص".

■ **نقل الصلاحيات/اللامركزية (La Décentralisation (Devolution):** بدأ نقل الصلاحيات في الفترة 1997-1998، وأدى إلى إنشاء برلمانات وحكومات محلية في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية. وقد أدى ذلك إلى عدم تماثل إقليمي وإضفاء طابع شبه فيدرالية في المملكة المتحدة -quasi-fédéralisation du royaume، مما خلق توترات مع مبدأ السيادة البرلمانية في وستمنستر.

■ **القيود القانونية الدولية:** فرض الانضمام إلى الجماعات الأوروبية (1972) وتوقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أُدرجت بموجب قانون حقوق الإنسان Human Rights Act (1998)، قيودًا قانونية على السيادة البرلمانية. وبات بإمكان القضاة البريطانيين الآن إعلان قانون ما بأنه "غير متوافق" مع الاتفاقية. يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (الذي تم إقراره بموجب قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لعام 2018 European Union Act (Withdrawal) عودةً إلى مبدأ السيادة، ولكن ضمن إطار مُعولم تبقى فيه الاستقلالية المعيارية مُقيّدة.

■ **أما المحكمة العليا للمملكة المتحدة (2009)،** فقد عزّز إنشاؤها الفصل بين السلطين القضائية والتشريعية بإلغاء الوظيفة القضائية لمجلس اللوردات (الذين كانوا أعضاءً في مجلس اللوردات). وهي تجسّد تعزيزًا للسلطة القضائية ضمن التوازن الدستوري.

يُعدّ النظام السياسي البريطاني، عند تحليله مؤسسيًا، نظامًا هجينًا Système Hybride يعيش في توتر دائم بين:

- تقليد السيادة البرلمانية المطلقة (دايسي Dicey)، الذي يُنتج سلطة تنفيذية قوية ومركزية (باجيت، كروسمان Bagehot, Crossman)؛
- والتعديلات الحديثة (نقل الصلاحيات، والتحكم في الحقوق الأساسية، وإنشاء المحكمة العليا) التي تُدخل عناصر التعددية، والحماية القضائية، وتجزئة السلطة، مما يُقرّب النموذج البريطاني من الديمقراطية التوافقية بمفهوم أرند ليغفارت، دون التخلي، مع ذلك، عن خصائصه الأصلية القائمة على الأغلبية.

المراجع المعتمدة:

- Lijphart, A., *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*, Yale University Press, 1999.
- Bogdanor, V., *Devolution in the United Kingdom*, Oxford University Press, 1999.
- Heffernan, R., « Prime Ministerial Predominance? Core Executive Politics in the UK », *The British Journal of Politics and International Relations*, Vol. 5, No. 3, 2003.
- A.V. Dicey, *Introduction to the Study of the Law of the Constitution*, 10th ed., 1959.

- Griffith, J.A.G., « The Political Constitution », *The Modern Law Review*, Vol. 42, No. 1, Jan. 1979.
- Walter Bagehot, *The English Constitution*, 1867. Oxford University Press, 1928.
<http://www.public-library.uk/pdfs/9/214.pdf>, consulté le 22/01/2026.

تحليل النظام السياسي البريطاني من منظور فصل السلطات الجزء 2

على عكس الأنظمة الرئاسية أو تلك المستوحاة من مونتسكيو، تجسد المملكة المتحدة نموذج "حكومة مجلس الوزراء" (cabinet government) «gouvernement de cabinet»، الذي لا يتميز بفصل صارم للسلطات، بل بدمج دستوري بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع مراعاة الأعراف والتطورات القضائية الحديثة. ويكشف التحليل عن توتر مستمر بين تقليد السيادة البرلمانية وظهور الرقابة القضائية.

1. المبدأ التأسيسي: دمج السلطات وسيادة البرلمان

أ. "الدمج" لا الفصل: يُعرّف المذهب الكلاسيكي، الذي نظّر له والتر باجيت Walter Bagehot، "الدمج شبه الكامل للسلطتين التنفيذية والتشريعية" بأنه سر فعالية الدستور (الدستور الإنجليزي، (The English Constitution, 1867, p. 65). تُشكّل الحكومة (التنفيذية) من قبل أغلبية أعضاء مجلس العموم (التشريعي)، وتخضع للمساءلة أمامه من خلال المسؤولية الوزارية. يجلس رئيس الوزراء والوزراء في البرلمان ويصوّتون فيه. يضمن هذا الدمج هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس العموم من خلال الانضباط/الالتزام الحزبي.

ب. سيادة البرلمان كمعيار أسمى: يؤكد هذا المذهب، الذي نظّر له أ. ف. دايسي A.V. Dicey، أن البرلمان (الذي يتألف من التاج ومجلس اللوردات ومجلس العموم) يمتلك سلطة تشريعية غير محدودة وغير مشروطة. لا يمكن أن تكون هناك هيئة أعلى من البرلمان، ولا سيما محكمة قانونية تملك سلطة إبطال قوانينه (مقدمة لدراسة قانون الدستور، Introduction to the Study of the Law of the Constitution, 1885, p. 39-40). هذه السيادة تضع السلطة التشريعية (عملياً، السلطة التنفيذية التي تسيطر عليها) في قمة التسلسل الهرمي الدستوري، مما يُهمّش، من الناحية النظرية، سلطة القضاء القوية.

2. الدور التقليدي للقضاء: مبدأ سيادة القانون «Rule of Law» مقابل السيادة

أ. رقابة المشروعية الإدارية، لا الدستورية، Le contrôle de la légalité administrative, pas de la constitutionnalité: تقليدياً، لا يتمثل دور القضاء في الطعن في دستورية قانون صادر عن البرلمان، بل في تفسيره ومراجعة شرعية الإجراءات الحكومية والإدارية (المراجعة القضائية judicial review). يضمن مبدأ سيادة القانون (دايسي) «Rule of Law» (Dicey) أن تتصرف الحكومة وفقاً للقانون، لكن هذا القانون هو التعبير النهائي عن السيادة البرلمانية.

ب. غياب المراجعة/الرقابة الدستورية: كما يشير الباحث الدستوري جون أ. ج. غريفيث John A.G. Griffith، "الدستور هو ما يحدث" «la constitution est ce qui se passe» («the constitution is what happens»). في غياب نص دستوري مكتوب أعلى، لا يوجد معيار يمكن للقضاء من خلاله اعتبار قانون ما غير دستوري ("الدستور السياسي"، مجلة القانون الحديث، «The Political Constitution», Modern Law Review, 1979).

3. آليات التوازن والرقابة رغم الاندماج

- أ. **المسؤولية الوزارية (Ministerial Responsibility)** : هي الآلية الأساسية التي يستخدمها المجلس التشريعي لمراقبة السلطة التنفيذية:
- تُلزم المسؤولية الفردية الوزير بتقديم حساب عن أفعاله وأفعال وزارته أمام البرلمان، والاستقالة في حال ارتكاب مخالفات جسيمة.
 - تُلزم المسؤولية الجماعية مجلس الوزراء بتقديم موقف موحد أمام البرلمان. هذه الأعراف، رغم ضعفها سياسياً، لا تزال تشكل ضوابط رمزية قوية.
- ب. **النظام البرلماني غير المتكافئ Le bicamérisme asymétrique**: على الرغم من تبعية مجلس اللوردات لمجلس العموم بموجب قوانين البرلمان (1911, 1949 Parliament Acts)، إلا أنه يؤدي دوراً هاماً كهيئة/غرفة للمراجعة والتقييم. بإمكانه تأخير التشريعات (باستثناء مشاريع قوانين الميزانية)، وتعديل مشاريع القوانين، وإلزام الحكومة بإعادة النظر في مواقفها. ويُشكل ثقلًا موازنًا، خاصةً عندما تتمتع الحكومة بأغلبية ساحقة في مجلس العموم.
- ج. **صلاحيات الناتج**: تدرج بعض الصلاحيات التنفيذية (إعلان الحرب، وإبرام المعاهدات، وتعيين الوزراء) ضمن الصلاحيات الملكية، التي يمارسها عملياً رئيس الوزراء. ويخضع استخدامها بشكل متزايد للتنظيم من خلال الأعراف والرقابة السياسية (المناقشات البرلمانية، كما كان الحال قبل التدخل في العراق عام 2003) والقضائية (قضية ميلر الأولى affaire Miller I، 2017، المتعلقة بالإخطار بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي).

4. التحولات المعاصرة: نحو تعزيز فصل السلطات

- أ. **أثر نقل الصلاحيات وتفتيت السلطة التشريعية**: أدى إنشاء البرلمانات في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية إلى توزيع السلطة التشريعية على أساس إقليمي. لم يعد برلمان وستمنستر السلطة التشريعية الوحيدة. وتُناط بالمحاكم، ولا سيما المحكمة العليا في المملكة المتحدة، مهمة الفصل في النزاعات القضائية بين مراكز السلطة هذه (قضية ميلر الثانية، 2019، المتعلقة بتعليق عمل البرلمان affaire Miller II, 2019, sur la suspension du Parlement).
- ب. **قانون حقوق الإنسان (1998) Human Rights Act** و**صعود السلطة القضائية**: يدمج هذا القانون الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون البريطاني. ويسمح للقضاة بإعلان عدم توافق قانون ما مع حقوق الاتفاقية. ورغم أن هذا الإعلان لا يُبطل القانون (إذ يبقى للبرلمان السيادة في تعديله أو عدم تعديله)، إلا أنه يُمارس ضغطاً سياسياً وأخلاقياً كبيراً. ويُمثل هذا خطوة نحو الرقابة القضائية على الحقوق الأساسية.
- ج. **إنشاء المحكمة العليا في المملكة المتحدة (2009)**: من خلال نقل وتحويل الوظائف القضائية لقضاة مجلس اللوردات (أعضاء مجلس اللوردات) إلى محكمة عليا مستقلة وواضحة، رسّخ قانون الإصلاح الدستوري لعام 2005 الفصل الرسمي بين السلطتين القضائية والتشريعية. ويمثل هذا قطيعة رمزية هامة مع الاندماج التاريخي، معزّزاً استقلالية السلطة القضائية وشرعيتها كفرع مستقل من فروع الحكومة.
- د. **تأكيد الرقابة القضائية على صلاحيات السلطة التنفيذية**: رسّخت قرارات المحكمة العليا التاريخية في قضيتي ميلر (2017 و2019) بوضوح أن ممارسة الصلاحيات الحكومية (مثل الإخطار بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتعليق البرلمان) تخضع للمراجعة القضائية،

ويجب أن تحترم المبادئ الدستورية الأساسية، بما في ذلك سيادة البرلمان. ويشكل هذا إعادة توازن جوهرية لصالح السلطة القضائية.

الخلاصة: نموذج في حالة تحوّل وانتقال جذري: لا يمكن فهم النظام البريطاني من منظور الفصل بين السلطات على النمط الأمريكي. تاريخياً، يعمل النظام وفق نموذج الاندماج المُتَحَكِّم فيه fusion contrôlée، حيث تكون الضوابط والتوازنات checks and balances سياسية في المقام الأول (مسؤولية الوزراء، والانضباط الحزبي، والانتخابات) وليست قضائية.

مع ذلك، يكشف المشهد المعاصر عن تحوّل لا رجعة فيه نحو فصل أكثر وضوحاً للسلطات، مدفوعاً بثلاثة عوامل:

1. لامركزية السلطة (نقل الصلاحيات) (La territorialisation du pouvoir (dévolution)، التي تُفنت السلطة التشريعية.
2. إضفاء الطابع القضائي على الحقوق (قانون حقوق الإنسان) La juridictionalisation des droits، الذي يُعزز سلطة القضاة في المراجعة.
3. إضفاء الطابع الدستوري (دسترة) على المبادئ الأساسية (أحكام ميلر) La constitutionalisation de principes fondamentaux، التي تُرسخ المحكمة العليا مكانتها كحامية للتوازن الدستوري.

يتمثل التوتر المحوري للنظام الحالي في مواجهة السيادة البرلمانية المطلقة التي أقرّها دايسي، في مقابل ظهور "دستورية قانونية" يضطلع فيها القضاة بدور فاعل في كبح جماح السلطات الأخرى. هذا التطور، الذي حلّه باحثون دستوريون مثل فيرنون بوغانور (الدستور البريطاني الجديد، 2009)، يجعل من المملكة المتحدة مختبراً دستورياً يُعاد فيه ابتكار مبدأ فصل السلطات بشكل عملي، دون إحداث اضطرابات ثورية.

المراجع المعتمدة

- Bagehot, W., The English Constitution (1867). Pour la théorie classique de la fusion des pouvoirs.
- Dicey, A.V., Introduction to the Study of the Law of the Constitution (1885). Pour la doctrine de la souveraineté parlementaire et de la Rule of Law.
- Griffith, J.A.G., « The Political Constitution » (1979). Pour la vision réaliste et politique de la constitution.
- Bogdanor, V., The New British Constitution (2009). Pour l'analyse des transformations contemporaines (dévolution, HRA, Cour suprême).
- Lord Neuberger (ancien Président de la Cour suprême), « The British and Europe » (Cambridge Freshfields Lecture, 2014). Pour une perspective judiciaire sur les changements.
- Allan, T.R.S., Law, Liberty, and Justice: The Legal Foundations of British Constitutionalism (1993). Pour une théorie du « common law constitutionalism ».

- Goldsworthy, J., *The Sovereignty of Parliament: History and Philosophy* (1999). Pour une défense contemporaine de la doctrine classique de la souveraineté face aux évolutions juridictionnelles.